

رقابة هيئة النزاهة على أعمال ديوان الوقف الشيعي في العراق

د فوزت فرحات

حسين علي محمد

hussain.ali@alkadhumi-col.edu.iq

الجامعة الإسلامية في لبنان

الملخص

ديوان الوقف الشيعي من مؤسسات الدولة الحديثة التي نشأت بعد العام ٢٠٠٣ في نظام قانوني وإداري جديد لإدارة الأوقاف الشيعية في العراق، فضلا عن توليه مهام واختصاصات جديدة يسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافه المختلفة التعليمية منها والدينية والإدارية والقانونية وخلال ممارسة تلك المهام ينبغي ان يكون هنالك دورا تكامليا مع جهة قانونية تراقب وتقوم بتقويم العمل وهذه الجهة هي هيئة النزاهة والتي هي إحدى اهم الجهات الدستورية المستقلة في الدولة والتي تختص في مكافحة الفساد ومنعه وإعتماد الشفافية في إدارة دفة الحكم وعلى اعلى المستويات وهيئة النزاهة تمارس اعمالها ولها من الصلاحيات والمهام التي تتلائم مع كافة مراحل مكافحة الفساد والتي تنطلق من الدور التوعوي لإشاعة ثقافة النزاهة ثم الدور الوقائي ثم الدور العلاجي لمكافحة وإستئصال الفساد

Summary

The Shiite Endowment Office is one of the modern state institutions that emerged after the year ٢٠٠٣ in a new legal and administrative system for managing the Shiite endowments in Iraq, in addition to assuming new tasks and specializations through which it seeks to achieve its various educational, religious, administrative, and legal goals. During the exercise of these tasks, there should be a role. Integrated with a legal body that monitors and evaluates the work, and this body is the Integrity Commission, which is one of the most important independent constitutional bodies in the state, which specializes in combating and preventing corruption and adopting transparency in managing the helm of government at the highest levels. The Integrity Commission carries out its work and has powers and tasks that are appropriate for all stages. Combating corruption, which starts from the awareness role to spread a culture of integrity, then the preventive role, then the curative role to combat and eradicate corruption.

المقدمة

إشكالية البحث : لهيئة النزاهة الدور الواضح والبارز في تقويم العمل الإداري في العراق ، ولها في ذلك دورا وقائيا وعلاجيا في سبيل مكافحة الفساد وإشاعة ثقافة النزاهة وإشكالية بحثنا هذا تدور فاعلية دور هيئة النزاهة تجاه مكافحة الفساد وإشاعة ثقافة النزاهة ومدى تكامل هذا الدور مع جهود ديوان الوقف الشيعي في الدولة وهل يمكن الاستغناء عن هذا الدور وفي ضوء هذا يمكن طرح السؤال الاتي

١ - ما هي آليات مكافحة الفساد التي تتبعها هيئة النزاهة وماهي محدداتها وما وجه العلاقة مع دور ديوان الوقف الشيعي في الدولة وهل هنالك مواطن للتلاقي في عملية مكافحة الفساد
أهمية البحث : تتبع أهمية البحث من أهمية ودور هيئة النزاهة في إرساء دعائم الدولة العراقية وجهودها في مكافحة الفساد الإداري والمالي
منهج البحث :إعتمدنا المنهج البحثي التحليلي ، كونه المنهج الأكثر إنسجاما مع موضوع البحث ، فهو دراسة تحليلية نصوص القانون ذات العلاقة بموضوع الدراسة
خطة البحث: إقتضى موضوع البحث دراسته وفق مبحثين تناولنا في الأول منه التعريف بديوان الوقف الشيعي بينما بحثنا في الثاني نهج هيئة النزاهة الوقائي والعلاجي .

المبحث الاول

التعريف بديوان الوقف الشيعي

يضطلع ديوان الوقف الشيعي بدور مهم و متميز في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية خاصة، لما في ذلك من انعكاسات على جميع الأصعدة الحياتية داخل المجتمع و من اجل الوقوف على ماهية ديوان الوقف الشيعي والتعريف بمعنى الوقف وفق الاصطلاح الشرعي والقانوني. ولوضوح صورة المعاني والمصطلحات المتعلقة بإطار البحث سنقسم هذا المبحث الى مطلبين ، نتناول في الاول التعريف بديوان الوقف الشيعي ، ونبحث رقابة هيئة النزاهة .

المطلب الاول

ماهية بديوان الوقف الشيعي

الوقف من المفاهيم الإسلامية التي برزت مع ظهور الإسلام ، لذلك لا بد من تحديد مفهومه لغويًا واصطلاحيًا وفقهيًا ، وذلك من خلال فرعين نتناول في الأول منه تحديد معنى الوقف في اللغة والاصطلاح الشرعي بينما نببحث في الثاني منه تعريف الوقف في الاصطلاح القانوني وعلى النحو الآتي :-

الفرع الأول

الوقف في اللغة والاصطلاح الشرعي

أولاً: الوقف في اللغة

الوقف هو حبس العين^١ والوقف مصدر وقف الشيء وقفا أي حبسته^٢ ، ويطلق المصدر الوقف على اسم المفعول (الشيء الموقوف)^٣ ويقال للموقوف: وقف من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ، والجمع وقف، ووقوف وأوقاف . وقد وردت كلمة (الوقف) في القرآن الكريم بمعنى (الحبس) و (المكان)، اذ وردت الآيات المباركات "ولو ترى اذ وقفوا على ربهم"^٤ وكذلك وردت آية اخرى " وقفوهم انهم مسؤولون"^٥ بمعنى انهم سيكونون مسؤولين عن عقائدهم وأعمالهم.
وفي الصحاح "وقفت الدار للمساكين وقفا"^٦ وقد قيل في المجاز " وقف أرضه على ولده"^٧ ويقال وقف السائر أي جعل حركته في السير تسكن.

ثانياً: مفهوم الوقف في الاصطلاح الشرعي

وضع الفقهاء المسلمون نظاماً متكاملًا للأحكام الوقفية ، لذلك سنعمد الى ذكر أهم التعريفات الواردة في كتب الفقه الإسلامي اذ عرف الشيعة الإمامية الوقف بأنه "تحبيس الأصل واطلاق المنفعة"^٨ . وقد اشترطت الشيعة الامامية القبض حتى يلزم الوقف بعد اتمام الصيغة وهذا القبض لا بد من أن يكون بإذن الواقف اما تعريف الوقف عند الحنفية فقد عرف بأنه " حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة"^٩

وأما الشافعية فقد عرّف فقه مذهبهم الوقف بأنه "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح"^{١١}، وأما المالكية فقد عرفوا الوقف بأنه "جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس"^{١٢}

الفرع الثاني

تعريف الوقف في الاصطلاح القانوني

لم نعثر في التشريعات العراقية ذات العلاقة بالأوقاف الإسلامية ابتداء بقانون إدارة الأوقاف رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦، المعدل على تعريف للوقف، بل ذكرت تصنيفات الوقف وأنواعه من حيث ملكية العين، فذكر معنى الوقف الصحيح وأشير إلى أنه "هو العين التي كانت ملكا فوقفت الى جهة من الجهات ويشمل العقر الموقوف"^{١٣} وهذا المعنى لا يصح أن يكون تعريفا للوقف، لذلك يمكن القول إن المشرع العراقي لم يعرف الوقف، وإنما اقتصر على إيراد تقسيمات الوقف، هذا اتجاه قانون إدارة الأوقاف في المادة (١) منه. ولم يرد في مرسوم جواز تصفية الوقف الذري رقم ١ لسنة ١٩٥٥ في المادة (١) تعريف واضح للوقف، وهذا قد يكون توجهها محمودا من قبل التشريعات تاركة ذلك للفقه القانوني، ولذلك عمد الفقه القانوني الى تعريف الوقف حيث ذهب رأي الى انه "تصرف بإرادة منفردة يكون بمقتضاه إنشاء شخصية معنوية مستقلة تملك العين المملوكة والتصدق بمنفعتها وإنشاء حق للموقوف عليه"^{١٤}، وعرفه بأنه "حبس العين على ملك الله والتصدق بالمنفعة"^{١٥} كما عرفه رأي من الفقه بأنه "حبس العين المملوكة من قبل مالكها على ان تصرف منافعتها وفقا لشرط الواقف وبما لا يخالف الشرع"^{١٦} وتجدر الإشارة الى ان الوقف على انواع مختلفة، فهناك الوقف الخيري والوقف الذري، ويُعدُّ الأول أكثر نفعاً وأشمل فائدة، لكون الوقف الذري هو ما يوقفه الواقف على نفسه أو ذريته أو عليهما معاً، أو على شخص معين أو على ذريته أو عليهما معا أو على الواقف وذريته مع شخص معين وذريته^{١٧} وهذا يعني ان فائدة الوقف الذري ومنفعته محصورة في عدد محدد من الافراد، في حين أنّ الوقف الخيري شامل، الأمر الذي ينعكس على الارتقاء بعجلة التنمية والتطوير العلمي والاجتماعي في شتى المجالات^{١٨} ومن هنا تنشأ شخصية الوقف المعنوية بإتمام شكليات وإجراءات النشوء المتعلقة به امام القضاء والمحاكم المختصة، ثمّ تقييده في سجلات المحاكم؛ فإنّ ورد على عقار ما لا بد من تسجيل الإسهاد امام الجهات المختصة لتعيين نفاذه في حق الغير^{١٩} واستثنيت المساجد من شرط الاعلان، إذ يكفي في هذه الحالة وقف البناء والاذن للناس للصلاة فيه^{٢٠} وتجدر الإشارة الى ان القانون العراقي اعتبر الوقف وسيلة من وسائل نقل الملكية، من شخصية الواقف الى شخصية الوقف في نقل ملكية أيّ منقول أو عقار^{٢١} وقد اشار المشرع العراقي في قانون التسجيل العقاري رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ المعدل في المادة (١٥٧) الى أنه (لا يجوز تسجيل الوقف أو الوصية على العقار المسجل باسم الأجنبي اذا كان الموقوف عليه أو الموصى له جهة اجنبية خارج العراق). وهذا يعني انه لم يسمح بجواز تسجيل أي وقف أو اية وصية على العقار المسجل باسم اجنبي اذا كان الموقوف عليه جهة أجنبية .

وثمة سؤال يطرح هنا في ما يتعلق بالشخصية المعنوية للوقف اذا ما كان القضاء والتشريع قد اعترف بها فما صفة هذه الشخصية وهل هي عامة او خاصة ؟

وللجواب على هذا التساؤل يمكن القول ان الفقه القانوني^{٢٢} قد اختلف في الرأي فهناك رأي ذهب الى ان الوقف من الأشخاص المعنوية الخاصة ذلك لانه بمجموعه هو أموال لتحقيق اغراض خاصة، في حين يذهب رأي اخر الى اعتبار الأوقاف الخيرية والوقف المشترك والوصية من الأشخاص العامة .

المطلب الثاني

رقابة هيئة النزاهة

صدر قانون هيئة النزاهة بتاريخ ١٤ / ١١ / ٢٠١١ وقد نصت المادة ٢ من قانون الهيئة النافذ على انها هيئة مستقلة خاضعة لرقابة مجلس النواب، ولها شخصيتها المعنوية واستقلالها المالي والإداري. وتمارس هيئة النزاهة دوراً كبيراً وواضحاً في الرقابة على مؤسسات الدولة العراقية، ومنها ديوان الوقف الشيعي. ولهيئة النزاهة صلاحيات التحقيق في قضايا الفساد المشكوك فيها، من مثل قبول الهدايا والرشاوى واستخدام المحسوبة والمنسوبة فضلاً عن استغلال النفوذ الرسمي لتحقيق المصالح الشخصية، وبعد اكتمال التحقيق يتم إحالة الموظف المتهم الى المحاكم المختصة لإتخاذ الإجراءات الجزائية بحقه. ومن أجل الإحاطة بذلك سنقسم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الأول منه

الفرع الأول

الدور الوقائي لهيئة النزاهة

الغرض الأساسي من تشريع قانون هيئة النزاهة الاتحادية العراقي هو كشف الفساد الإداري والمالي، والقضاء على بؤر الفساد المتواجدة وبشكل رسمي وبالحفاء في دوائر الدولة جميعاً^{٢١} وقد منح القانون العراقي تحقيقات هيئة النزاهة الاتحادية حق الافضلية على سلطات التحقيق الاخرى بما فيها الجهات التحقيقية الخاصة بقوى الامن الداخلي والجهات التحقيقية عسكرية، كما لزم القانون هذه الجهات ايداع اوليات القضية لدى هيئة النزاهة كافة إذا كانت هي التي اختارت ذلك التحقيق او حق إكماله^{٢٢} وقد أوجب القانون العراقي على دوائر الدولة ومؤسساتها كافة، التعاون مع الهيئة، وتزويدها بما تطلبه من وثائق واوليات او معلومات متعلقة بالقضية المعروضة امامها، على ان لا تتدخل الهيئة عند القيام بأعمالها، في عمل دوائر الدولة ومؤسساتها، وان لا يؤثر عمل المحققين على اعمال الفنيين والمعنيين بتلك الاعمال واختصاصاتهم وصلاحياتهم. ويمكن ان نحدد دور هيئة النزاهة كجهة رقابة على ديوان الوقف الشيعي وعلى مستويين:

المستوى الاول:

لهيئة النزاهة الدور الكبير في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة قبل وقوع حالات الفساد الإداري والمالي في عدة امور أهمها:-

- ١ - تقديم تقارير الكشف عن الذمة المالية لرئيس ديوان الوقف الشيعي ووكيلي رئيس الديوان والمدراء العاملين في الديوان^{٢٣}
- ٢ - مراقبة سلامة وصحة المعلومات المقدمة فيها.
- ٣ - تدقيق تضخم أموال المكلفين بتقديم تقارير كشف الذمة المالية بما لا يتناسب مع مدخولاتهم المالية.
- ٤ - إعداد لوائح السلوك والتنقيف ونشر الوعي بين الكوادر الوظيفية في تعزيز ثقافة النزاهة.
- ٥ - أعداد البحوث بشأن الفساد الإداري والمالي، وقياس أثره وأسبابه وطرق منعه ومكافحته.

الفرع الثاني

الدور الإجرائي لهيئة النزاهة

منح المشرع العراقي لهيئة النزاهة اختصاصاً في سبيل أداء أعمالها في منح الفساد ومكافحته وهو التحقيق بقضايا الفساد، حيث تحدد اختصاص الهيئة بنوع معين من الجرائم وليس لها الخروج عن ذلك وإلا قد تصاب بعيب عدم الاختصاص، وبالتالي لا بد وان تنقذ هيئة النزاهة بالاختصاص وينبغي عدم التوسع فيه في التحقيق بجرائم لا تدخل في اختصاصها وحتى وان لم يدفع احد الخصوم بهذا العيب^{٢٤}، ونؤيد ما ذهب اليه المشرع العراقي من تحديده لجرائم الفساد على سبيل الحصر، لأن من شأن ذلك ان يكون عمل محقق

النزاهة مركزا وليس لهم التوسع فيه ، خصوصا ان عدم تحديد جرائم الفساد على سبيل الحصر قد يؤدي الى التداخل بالاعمال التحقيقية بين هيئة النزاهة والجهات التحقيقية الأخرى ومن شأن ذلك ان يعيق عمل منع الفساد ومكافحته

يتمثل هذا الدور في اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون لمكافحة الفساد بعد وقوعه، من خلال اتخاذ إجراءات وواجبات التحري والتحقيق في قضايا الفساد المالي والإداري وعلى المستويات كافة، وهي تتمثل بما يأتي :

- ١ - متابعة القضايا الخاصة بالفساد المالي والإداري والدعاوى التي تكون الهيئة طرفاً فيها من ضمنها قضايا الفساد التي لا يحقق فيها احد محققي الهيئة .
- ٢ - مسؤولية جمع المعلومات المتعلقة بجرائم الفساد الإداري والمالي، ومتابعة المتهمين المطلوبين للهيئة من خارج العراق، واسترداد أموال الفساد المهربة إلى الخارج بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.

المبحث الثاني

نهج هيئة النزاهة الوقائي والعلاجي لمكافحة الفساد

تعد هيئة النزاهة إحدى اهم الجهات الدستورية المستقلة في الدولة والتي تختص في مكافحة الفساد ومنعه وإعتماد الشفافية في إدارة دفة الحكم وعلى اعلى المستويات وهيأة النزاهة تمارس اعمالها ولها من الصلاحيات والمهام التي تتلائم مع كافة مراحل مكافحة الفساد والتي تنطلق من الدور التوعوي لإشاعة ثقافة النزاهة ثم الدور الوقائي ثم الدور العلاجي لإستئصال ظاهرة الفساد وصولا للقيام بأي عمل من شأنه المساهمة بمكافحة الفساد والوقاية منه^{٢٥}

ومن اجل الإحاطة أكثر بهذا المطلب سنقسمه على مطلبين نتناول في الأول منه الدور الوقائي لهيأة النزاهة في إطار عملية مكافحة الفساد بينما نبحث في الثاني منه جهود الهيئة في مكافحة الفساد

المطلب الأول

الدور الوقائي لهيأة النزاهة في مجال مكافحة الفساد

تلعب هيئة النزاهة دورا كبيرا في مجال مكافحة الفساد ومنعه حيث تعتمد نظاما تشريعا متطورا مستمد في نصوصه واجراءاته من احد الأنظمة القانونية في مجال مكافحة الفساد والتي تستند الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣

وتمارس هيئة النزاهة في اغطارة عملها عدة ممارسات وقائية لمنع الفساد ومكافحة ، فمرة بإقامة الندوات والورش الثقافية والمؤتمرات العلمية لإشاعة ثقافة النزاهة داخل المؤسسات الحكومية والمجتمع ومرة أخرى تقوم بإجراءات وقائية لمكافحة الفساد وإشاعة ثقافة النزاهة والتي تتمثل بإستمارة كشف الذمة المالية لكبار موظفي الدولة ولضرورات البحث سنعمد على تسليط الضوء على الجانب الاجرائي المتعلق بالإجراءات الوقائية والتي تتمثل بإستمارة كشف الذمة المالية وكما يأتي :-

أولا : التعريف بكشف الذمة المالية / يراد بهذا المفهوم هو " ذلك النظام الذي يستطيع من خلاله الشعب وسلطاته الرقابية مراقبة مدى نزاهة من يتقلدون المناصب العامة ، او يؤدون الوظائف العامة في الدولة من خلال التزامهم بالافصاح عن الأموال التي تعود لهم ولمن هو قريب الصلة بهم من زوج او ولد او غيرهم ، من اجل الحد من حالات الاثراء على حساب الوظيفة العامة او المال العام دون وجه حق " ^{٢٦} ، والقانون العراقي قد الزم كبار الموظفين في الدولة العراقية بكشف ذممهم المالية ويعد ذلك تعزيزا لمبدأ الشفافية

لكاشفة الممتلكات الخاصة بجميع المسؤولين في الدولة وفي نفس الوقت يعد ذلك رسالة لكل من يتصدى لموقع المسؤولية في ان يكونوا مثل اعلی وقدة لغيرهم في معايير النزاهة والشفافية في العمل الإداري ، وان القانون لا يستثنى أحدا مهما كان منصبه او درجته الوظيفية من المتابعة والمحاسبة القانونية إذا ما تمادى على حساب المال العام وقد اوكل هذا الامر الى دائرة الوقاية في هيئة النزاهة لمتابعة هذه الإجراءات القانونية ، وقد حدد قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ إطار خاص لكشف الذم المالية لكبار الموظفين في الدولة والدرجات الخاصة او من ترى الهيئة ضرورة تقديمه كشفا بمصالحه المالية ، ونرى ان الدور الوقائي في كشف الذمة المالية يفوق الأهمية الخاصة بمكافحته .

وتتولى دائرة الوقاية في هيئة النزاهة اعداد التقارير الخاصة بكشف المصالح المالية حيث تقوم بمراجعة التقارير المقدمة وتدقيق معلوماتها ثم بعد ذلك يقوم مدير الوقاية بتقديم تقارير دورية عن اعمال التدقيق بتقارير الكشف عن الذم المالية مثبتا فيه ملاحظاته ولرئيس الهيئة ان يقوم بإتخاذ ما يراه مناسباً والمشرع العراقي قد حدد الأشخاص المكلفين بتقديم كشف الذم المالي وفقاً لقانون الهيئة النافذ ، ونرى إنه حسنا فعل المشرع بإخضاع رؤساء ومؤسسو الأحزاب السياسية ونرى أيضا ضرورة شمول أيضا القيادات التنظيمية في مفاصل الأحزاب السياسية بتقديم تقارير كشف الذم المالية ، حتى يمكن للهيئة متابعة تضخم مالية الأحزاب السياسية والتي قد تكون نتيجتها من هدر المال العام وبالتالي يمكن تطبيق احكام القانون عليها وخصوصا وأن قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ قد حدد الموارد المالية للأحزاب على سبيل الحصر^{٢٧} .

وتمارس دائرة الوقاية عن طريق قسم اكشف عن المصالح المالية وتقصي الحقائق دورها بالتقصي عن صحة المعلومات التي تردها بواسطة التقارير ، حيث يتم التحري عن الأموال العائدة للأشخاص المكلفين بكشف ذممهم عن طريق دوائر التسجيل العقاري والمصارف والمرور وغيرها من الدوائر الرسمية وتقديم التقارير عنها^{٢٨}

والجدير بالذكر إن عدم كشف الذمة المالية يترتب عليه جريمة بثلاث صور نوردها وكما يأتي :
أ - عدم تقديم كشف الذمة المالية: تتمثل صورة هذه الجريمة بإحجام المكلف عن تقديمه استمارة كشف الذمة المالية الى الجهة المختصة مع علمه بذلك^{٢٩} ، حيث يتوجب ان يقوم المكلف بتقديم إقرار عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القصر وخلال شهرين من تاريخ تعيينه او تكليفه لقد جرم المشرع العراقي هذه الصورة من الجريمة في قانون الكسب غير المشروع رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ إذ نص على " كل مكلف لا يقدم كشف الذمة المالية في الموعد المحدد لذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، او بالغرامة او بكلتا العقوبتين " ^{٣٠}

ب - التأخر في كشف الذمة المالية: تتمثل هذه الصورة من الجريمة بقيام المكلف بتقديم كشف الذمة المالية بعد انتهاء المدة الزمنية المحددة قانونا لقد الزم قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٥٨ لكل من يقدم كشفا بمصالحه المالية ان يكون ذلك وفق توقيتات زمنية لا يمكن التخلف عنها ، غير ان هذه المواعيد تختلف بحسب نوع الكشف المقدم فيجب ان يكون الكشف الاولي مقدما خلال ٩٠ يوما ، وأما الكشف الدوري فيجب تقديمه خلال مواعده السنوي ، واذا ما خالف ذلك فيعتبر متأخرا في كشف ذمته المالية وبالتالي تقوم الجريمة حينذاك

ج - ذكر معلومات غير صحيحة : يلزم قانون الكسب غير المشروع رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ المكلف بتقديم البيانات المطلوبة منه وفق البيانات الواردة في النموذج المعد لكشف الذمة المالية ، وقد يكون من المتوقع

قيام المكلف بتقديم بيانات غير صحيحة ، فيقوم بتقليل بعض مفردات أمواله ، او يقوم بعدم ذكر بعد الممتلكات او الثروة لديه ،

وفي إحدى الوقائع فقد اصدرت محكمة جنايات الكرخ - الهيئة الثالثة قرار يقضي بإدانة قاضي متقاعد وذلك لحصول زيادة كبيرة وتضخم في أموال زوجته، وعجزه عن إثبات مشروعية ذلك التضخم. حيث ان المحكمة كانت قد اطلعت على ادلة القضية بكتاب هيئة النزاهة - دائرة الوقاية ، والتي تثبت وجود تضخم في الأموال ظهرت نتيجة تتبع فرق التقصي التابعة للدائرة؛ إذ إن المدان لم يذكر بعض المعلومات التي ادانته^{٣١}

وبالتالي يمكن القول ان المشرع العراقي قد حدد جزاء جنائي في حالة مخالفة المكلف لأحكام القانون في حالة تخلف المكلف الذي ثبت كسبه غير المشروع بعد مضي مدة لاتقل عن ٩٠ يوم عن اثبات شرعية مصدر تلك الزيادة ، فجزاؤه هنا هو حالته للمحكمة المختصة وفق الجزاء الجنائي المحدد والذي فرضه المشرع الجنائي بعقوبة السجن والغرامة المساوية بقيمة الأموال غير المشروعة وكذلك عقوبة الحبس في الأحوال الأخرى التي أشار لها المشرع في القانون^{٣٢} وبالإضافة الى الآثار الجنائية المفروضة على الموظف فإنه يمكن محاسبته انضباطيا فإخلال الموظف بواجبات وظيفته سلبا او إيجابا نتيجة الامتناع عن القيام بفعل يوجب القانون يتيح للإدارة صلاحية إحالة الموظف للتحقيق ومعاقبته انضباطيا وحسب درجة أهمية وخطورة الفعل المرتكب^{٣٣} وحسب ظروف ارتكاب الفعل ومدى اضراره بالمصلحة العامة وقد بين قانون الكسب غير المشروع الأثر الانضباطي المترتب على الحكم في جريمة الكسب غير المشروع وهو عزل الموظف من وظيفته^{٣٤} كذلك فقد اشارت احكام قانون هيئة النزاهة الى انه معاقبة الموظف المخالف لاحكام هذا القانون لا يمنع من معاقبته وفق قانون انضباط موظفي الدولة والقوانين النافذة^{٣٥}

المطلب الثاني

الدور التحقيقي لهيئة النزاهة

منح المشرع العراقي لهيئة النزاهة اختصاصا في سبيل أداء أعمالها في منح الفساد ومكافحته وهو التحقيق بقضايا الفساد ، حيث تحدد أختصاص الهيئة بنوع معين من الجرائم وليس لها الخروج عن ذلك وإلا قد تصاب بعيب عدم الاختصاص ، وبالتالي لا بد وان تتقيد هيئة النزاهة بالاختصاص وينبغي عدم التوسع فيه في التحقيق بجرائم لاتدخل في اختصاصها وحتى وان لم يدفع احد الخصوم بهذا العيب^{٣٦} ، ونؤيد ما ذهب اليه المشرع العراقي من تحديده لجرائم الفساد على سبيل الحصر ، لأن من شأن ذلك ان يكون عمل محققي النزاهة مركزا وليس لهم التوسع فيه ، خصوصا ان عدم تحديد جرائم الفساد على سبيل الحصر قد يؤدي الى التداخل بالاعمال التحقيقية بين هيئة النزاهة والجهات التحقيقية الأخرى ومن شأن ذلك ان يعيق عمل منع الفساد ومكافحته

ويمكن لمحققي هيئة النزاهة تلقي الاخبارات او الشكاوى عن جرائم الفساد المالي والإداري ومن بعد ذلك اتخاذ الإجراءات القانونية المترتبة على ذلك ، فوفق القانون إن هيئة النزاهة هي احدى الجهات التي تتلقى الاخبار او الشكاوى إستنادا الى احكام قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ^{٣٧} كما منح قانون الهيئة الصلاحية للتحقيق في أي قضية فساد بواسطة احد محققها وتحت اشراف القاضي المختص^{٣٨}

والتحقيق الذي تقوم به هيئة النزاهة يجح على اختصاص الجهات التحقيقية الأخرى ومن ضمنها الجهة التحقيقية العسكرية والجهة التحقيقية الخاصة بقوى الامن الداخلي ، وبالتالي يتوجب على تلك الجهات (العسكرية - الأمنية) إيداع البيانات والمعلومات والوثائق الى مكتب التحقيق في هيئة النزاهة متى ما اختارت

إكمال التحقيق فيها ، مما يعني ان المشرع العراقي قد منح الهيئة السلطة العليا للتحقيق الذي تجريه هيئة النزاهة على تحقيقات الجهات الأمنية والعسكرية ، بل توجب على تلك الجهات إيداعها الأوراق الخاصة بالتحقيق الى هيئة النزاهة ، وحسنا ذلك التوجه من قبل المشرع العراقي ، ذلك انها تتمتع بالاختصاص الأصيل لما تملكه من معرفة وخبرة وصلاحيات وإجراءات قانونية وقد خول قانون هيئة النزاهة النافذ المحقق صلاحية إجراءات التحري وجمع الأدلة المتعلقة بجرائم الفساد الإداري والمالي ، حيث تتولى مكاتب التحقيق القيام بواجب التحري والتحقيق بقضايا الفساد ووفق احكام قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ^{٣٦} ولذلك يوجد قسم خاص مهمته التحري عن جرائم الفساد الإداري والمالي متابعة كل الاخبارات التي تصل الى الخط الساخن ويكون ذلك بالتعاون مع الدوائر ذات الالفة للتأكد من صحتها ومتابعة كل اجراء منع اللجان التحقيقية المشكلة بصدد كل اخبار بعد التأكد من وجود فساد اداري ومالي والمشرع العراقي لم حدد شروطا معينين ينبغي توافرها لدى محقق هيئة النزاهة ، لذلك ندعو المشرع العراقي الى تحديد شروط معينة تكون على درجة من الاهية والدقة فيما ينبغي توافره من شروط في المحقق ، كما انه لم يبين الية تعيين المحقق للعمل في مكاتب التحقيق ، ونرى ان يعهد بهذه المهمة للهيئة نفسها ، فهي تختار من تتوافر فيه الشروط القانونية والفنية لممارسة الاعمال التحقيقية ، لا ان تترك لدى مجلس الخدمة الاتحادي ، والذي قد يقوم بتعيين اشخاص لا تتوافر او لا يمتلكون صفات المحقق وللهيئة صلاحية متابعة قضايا الفساد الإداري والمالي وتحديدًا في القضايا التي لا يحقق فيها محقق النزاهة ، فالمشرع أعطى الحق للهيئة متابعة الإجراءات الخاصة بذلك عن طريق الدائرة القانونية بوساطة الموظف القانوني بوكالة قانونية صادرة من رئيس هيئة النزاهة ، ونرى ان يكون هنالك تعديلا للنص بمنح تخويل من رئيس الهيئة لاعطاء الوكالة للموظف القانوني ويكون النص هكذا (وكالة رسمية تصدر عن رئيس الهيئة او من يخوله)

إذ يمكن للهيئة ان تقوم بتحريك الدعوى الجزائية المتعلقة بجرائم الفساد الإداري والمالي ، فموقف القضاء العراقي قد منح الحق للهيئة في تحريك الدعوى الجزائية بوصفها طرفا من اطراف الدعوى الجزائية^{٤٠} وإن المحقق يمارس اعماله التحقيقية تحت إشراف قاضي تحقيق مختص بقضايا النزاهة في المحافظة ، وما يؤخذ على ذلك إنه لا يوجد قضاة متخصصين بقضايا النزاهة ضمن محاكم الاسئناف ، حيث ينظر قاضي النزاهة بمختلف القضايا ومنها قضايا الفساد ، لذلك نرى ضرورة ان يكون هنالك قاض واحد او اكثر متخصص بقضايا النزاهة ومكافحة الفساد ويترتب على ذلك عدة أمور :

- ١ - ضمان سرعة النظر بالدعوى وسرعة حسمها
- ٢ - التعمق بالتحقيق في قضايا مكافحة الفساد
- ٣ - إلمام القاضي المختص بحثيات قضايا النزاهة ومكافحة الفساد ومن شأن ذلك ان ينعكس على المصلحة العامة

وبالإضافة الى ذلك تعزيز قاضي النزاهة المختصة بالتعاون مع هيئة النزاهة بقوات أمنية خاصة تتولى تنفيذ قرارات القضاء ، ذلك ان العمل هذا يتطلب مهارات خاصة وأفعال وواعمال لها خصوصيتها من حيث سرية الاعمال وعنصر المفاجأة حتى يتم تحقيق الهدف المنشود من وراء ذلك .

خصوصا ان هيئة النزاهة قد أعطت الدماء والشهداء في سبيل تحقيق اعمالها وخصوصا وهي تمارس اعمالها ضد فئات تملك المال والسلاح والنفوذ مام الذود عن المال العام وحماية الدولة من الفساد المستشري بجسد الدولة

وتنطلق اعمال محققي النزاهة بتلقي الاخبار او الشكوى ولهم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في سبيل منع ومكافحة الفساد والى ذلك ذهب المشرع الى انه للهيئة ان تستخدم وسائل التقدم العلمي وتستخدم الات التحري والتحقيق وجمع الأدلة في طريق منع الفساد ومكافحته او ملاحقة مرتكبيها ووسائل التحري وجمع الأدلة لا بد وان تكون في إطار المشروعية ، خصوصا ان المشرع العراقي لم يحدد وسائل التحري على سبيل الحصر بل أجاز لمحقق النزاهة ان يتخذ جميع الوسائل والاليات التي من شأنها المحافظة على ادلة الجريمة^{٤١} وله الحق بإتخاذ أي اجراء ضروري^{٤٢} حيث ينبغي على المحقق عدم القيام بأي سلوك من شأنه ان يمس حرية الافراد او التعرض لحرمة المسكن إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون وبموافقة سلطة القضاء وإذا ما خالف ذلك الامر أصيبت التحريات بالبطلان لعدم المشروعية في اتخاذها ومن اهم الوسائل المستخدمة في عمليات التحري وجمع الأدلة هي التوير الخفي او التسجيلات الصوتية ، وبصد الصد يثار تساؤل ما هنا

هو مدى المشروعية القانونية لعملية التسجيل الصوتي او الفيديوي ومراقبة المراسلات الالكترونية وذلك من اجل الكشف عن الجرائم ؟

إن المشرع العراقي في قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ لم يتناول هذه المسألة وهي (مراقبة المراسلات او الاتصالات والقيام بتسجيلها ، إلا انه بالرجوع الى دستور العراق ٢٠٠٥ قد أتاح مراقبة المحادثة والتنصت عليها والاطلاع عليها لضرورات الامن والقانون ولكن بقرار قضائي^{٤٣}

كما المشرع منح الحق لهيأة النزاهة بحفظ الاخبارات وبقرار صادر من رئيس الهيئة دونما عرضها على قاضي التحقيق ، اذا ما كانت تلك الاخبارات لا تعتبر جريمة او إن المحقق وج من خلال التحريات والتحقيقات الأولية كذب الاخبار او عدم صحته حيال ذلك والمقصود من الاخبارات في هذه الصورة هي تلك المعلومات او البيانات التي ترد الى هيئة النزاهة وتكون خالية من اسم المخبر او معلوماته.

حيث هنالك أسباب تحمل المخبر على إخفاء شخصيته وعدم إظهارها ويمكن إجمالها بما يأتي

أ - الخشية من ردة فعل شخص الجاني او احد اقاربه للإنتقام من المخبر نتيجة الاخبار
ب - خشية المخبر من اظهار هويته وبالتالي استدعائه لأداء الشهادة عما قام به الجاني ، إذ لا يرغب الجاني للمثول امام الجهات التحقيقية

ج - سياسة المشرع بتبسيط الإجراءات وتمكيناً للمواطنين من الاخبار عن حالات الفساد وغيرها وبعد اكتمال عملية التحري وجمع الأدلة وتيقن هيئة النزاهة من وجود جريمة يجب عرض ذلك على قاضي التحقيق المختص بقضايا النزاهة ومن دون أي تأخير ، وإذا ما تأخر المحقق بعض الدعوى على قاضي التحقيق او تراخى في ذلك بعدما توافرت الأدلة فإنه يكون عندئذ مسؤولاً عن ذلك ، وهكذا تبدأ مرحلة التحقيق الابتدائي وهي مرحلة مهمة تعتبر المفصل في إحالة الدعوى الى المحاكم المختصة متى ما توافرت على ادلة قوية من الوقائع والقانون

ومحقق هيئة النزاهة لهم جملة من الإجراءات التي يستطيعون القيام بها وتحت اشراف القاضي المختص من القيام بتكليف المتهم بالحضور او سماع شهادة الشاهد وكذلك نذب الخبير ، فضلا عن القيام باستجواب المتهم ، ما خلا جرات امر القبض او التوقيف فهذه حصرا من اختصاصات قاضي التحقيق المختص^{٤٥}

لذلك يمكن القول ان الإجراءات التي تقوم بها هيئة النزاهة هي إجراءات تحقيق ابتدائي في جرائم محددة على سبيل الحصر والتي تعد من قضايا الفساد الإداري والمالي ثم بعد ذلك تعرض على القاضي المختص والذي يقوم بإصدار احدى القرارات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ^١ . وباعتبار الهيئة طرف مهم من اطراف قضايا الفساد ، فإن لها الحق في الطعن بقرارات قاضي التحقيق امام محكمة الجنايات بصفتها التمييزية خلال ٣٠ يوم من اليوم التالي لصدور القرار.

الخاتمة

حري بنا بعد ان انهينا بحثنا هذا ان نتوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي الاستنتاجات

١ - **أولاً : النتائج:** ويمكن بيانها كما يلي:

- ١ - يضطلع ديوان الوقف الشيعي بدور مهم و متميز في الدولة العراقية ، خصوصا في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والدينية .
 - ٢- إن إخضاع ديوان الوقف الشيعي لرقابة هيئة النزاهة لا يتناقض مع استقلاله الاداري والمالي على اعتبار ان الاستقلال الذي يتمتع به ديوان الوقف الشيعي هو استقلال نسبي وليس استقلال مطلق وهو هو مقيد بكافة تصرفاته واعماله بمبدأ الشرعية والذي بمقتضاه ان تكون اعمال ديوان الوقف الشيعي وتصرفاته توافق وتطابق احكام القانون والشرع وإلا عدت مخالفة للقانون .
 - ٣- أن رقابة هيئة النزاهة هي رقابة فعالة ومنتجة تجاه مكافحة الفساد المالي والاداري في ديوان الوقف و من شأنها ان تعزز تقويم العمل الإداري.
 - ٤- وضوح التعاون بين ديوان الوقف الشيعي وهيئة النزاهة ودورهما الثاني في سبيل مكافحة الفساد.
- ثانياً: المقترحات:**

- ١- يجب على ديوان الوقف الشيعي في العراق ان يحث الخطى نحو وضع برامج تدريبية خاصة للكوادر الإدارية بالتعاون مع هيئة النزاهة لإشاعة ثقافة مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة
- ٢- ضرورة ان تأخذ هيئة النزاهة وبوضوح برامج إعلامية وثقافية واضحة بالتعاون مع ديوان الوقف الشيعي يتم من خلالها بث الاحكام الشرعية الفقهية التي تحرم الفساد وتتهى عن ارتكابه
- ٣- ضرورة تعزيز قاضي النزاهة المختصة بالتعاون مع هيئة النزاهة بقوات أمنية خاصة تتولى تنفيذ قرارات القضاء ، ذلك ان العمل هذا يتطلب مهارات خاصة وأفعال وواعمال لها خصوصيتها من حيث سرية الاعمال وعنصر المفاجأة
- ٤- ندعو المشرع العراقي الى تحديد شروط معينة لمحقيقي هيئة النزاهة تكون على درجة من الاهية والدقة فيما ينبغي توافره من شروط في المحقق ، كما انه لم يبين الية تعيين المحقق للعمل في مكاتب التحقيق ، ونرى ان يعهد بهذه المهمة للهيئة نفسها ، فهي تختار من تتوافر فيه الشروط القانونية والفنية لممارسة الاعمال التحقيقية ، لا ان تترك لدى مجلس الخدمة الاتحادي ، والذي قد يقوم بتعيين اشخاص لا تتوافر او لا يمتلكون صفات المحقق

الهوامش

^١ محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار الحديث، ج ٢، القاهرة، ص ٩١.
^٢ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري، جمهرة اللغة، ج ٣، مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ١٢٤٥ هجرية، ص ١٥٦.

- ٣ أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج ٢، ط ٤، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٣
 ٤ سورة الانعام/
 ٥ سورة الصافات/ ٢٤
- ٦ اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ج ٤، ط ٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٤٤٠.
- ٧ جار الله ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥، ص ٦٨٦
- ٨ محمد بن جمال الدين مكي العاملي، اللمعة الدمشقية، ج ٣، مطبعة الاداب النجف الاشرف، ١٩٦٧، ص ١٦٣
 كمال الدين
- ٩ محمد بن عبد الواحد ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٥، المطبعة الاميرية الكبرى، مصر، ٥١٣١٦، ص ٤٠
- ١٠ الشيخ ابو يحيى زكريا الانصاري، حاشية البيجرمي على منهج الطلاب، ج ٣، مطبعة مصطفى محمد، بدون سنة طبع، ص ٢٠١
- ١١ احمد بن محمد الدردير، أقرب المسالك لمذهب الامام مالك، خال من سنة ومكان النشر، ص ١٦٥
- ١٢ قانون إدارة الأوقاف رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل المادة (١) :الفقرة (٤)
- ١٣ كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٥، المطبعة الاميرية الكبرى، مصر، ٥١٣١٦، ص ٤٠.
- ١٤ حيدر جبل لفتة، حدود الرقابة الإدارية على اعمال دواوين الأوقاف - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة الي معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠١٩، ص ١٠.
- ١٥ ينظر الفقرة (أ) من المادة الاولى من مرسوم جواز تصفية الوقف الذري العراقي رقم ١ لسنة ١٩٥٥ المعدل .
- ١٦ علي الخفيف، الوقف الاهلي، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد للبحث في الشؤون القانونية والاقتصادية من الوجة المصرية، السنة العاشرة، العدد (٣-٤) دار الطباعة المصرية، ١٩٤٠، ص ٣.
- ١٧ عبد الوهاب خلاف، الجديد في قانون الوقف الجديد، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد للبحث في الشؤون القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، مطبعة جامعة فؤاد الاول، القاهرة، ١٩٤٠، ص ٣ وما بعدها.
- ١٨ ابو زهرة مشروع تنظيم الوقف، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد للبحث في الشؤون القانونية والاقتصادية من الوجة المصرية، العدد ٦-٧، مطبعة فتح الله الياس نوري، القاهرة، ١٩٤٣، ص ٣٩٤.
- ١٩ القاضي سالم روضان الموسوي، أحكام الوقف، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٧، ص ٤٤
- ٢٠ القاضي سالم روضان الموسوي، المصدر نفسه، ص ٢٦.
- ٢١ ينظر المادة ٣ من قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١
- ٢٢ ينظر المادة ١١ الفقرة ٢ من قانون هيئة النزاهة النافذ
- ٢٣ أولاً : يلتزم المكلف بتقديم الاستمارة في المواعيد الآتية: اشارت المادة ١٧ من قانون الهيئة الى انه أ - خلال (٩٠) تسعين يوماً من تاريخ توليه الوظيفة أو المنصب وتاريخ انتهاء علاقته بهما. ب - خلال شهر كانون الثاني من كل سنة.
- ثانياً : يلتزم المكلف بالإجابة عن ملاحظات الهيئة خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ إشعاره بها.
- ثالثاً : لا يحول عدم تقديم المكلف الاستمارة دون قيام الهيئة بالتحري عن الذمة المالية له ولزوجه وأولاده وكل من ترى الهيئة ضرورة الكشف عن ذمهم المالية من المشار إليهم في البند (سابعاً) من المادة (١) من هذا القانون .
- رابعاً : تتولى الهيئة فحص الاستمارة وتدقيق البيانات المذكورة فيها.
- خامساً : للهيئة الاستعانة بأية جهة مختصة رسمية للحصول على بيانات وإيضاحات ووثائق بما فيها تلك التي تعد سرية أو صور عن تلك الوثائق.
- سادساً : إذا وقفت الهيئة على زيادة كبيرة في أموال المكلف أو أموال زوجه أو أموال أولاده لا تتناسب مع واردتهم الاعتيادية فعليها استدعاء المكلف لإعلامه بذلك وإيضاح الزيادة التي وقفت عليها.
- سابعاً : ترفع الهيئة أمر من يثبت وجود زيادة كبيرة في أمواله أو أموال زوجه أو أموال أولاده لا تتناسب مع واردتهم الاعتيادية إلى قاضي التحقيق الذي يقيم المكلف ضمن اختصاصه المكاني ، لينظر في تكليفه بإثبات مصادر مشروعة لهذه الزيادة خلال مدة (٩٠) يوماً.

ثامناً: يتولى ديوان لرقابة المالية الاتحادي فحص وتدقيق استثمارات كشف الذمة المالية لرئيس ونائب رئيس هيئة النزاهة والعاملين فيها.

تاسعاً: يحظر إفشاء أي معلومات ووثائق وإجراءات فحص ترد على الاستمارة لغير الجهات المخولة قانوناً^{٢٤} د حاتم حسن بكار: أصول الإجراءات الجنائية وفق أحدث التعديلات التشريعي والاجتهادية الفقهية والقضائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٥٩١

^{٢٥} المادة الثالثة من القانون اعلاه
^{٢٦} د خالد خضير دحام، تجريم الكذب غير المشروع ومبدأ البراءة، دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون، جامعة كربلاء، السنة السابعة، العدد الثاني، ٢٠١١، ص ١٦٩

^{٢٧} اشارت المادة ٣٣ من قانون الأحزاب السياسية الى " تشتمل مصادر التمويل الحزب على: اولاً: اشتراكات اعضائه.

ثانياً: التبرعات و المنح الداخلية.
ثالثاً: عوائد استثمار امواله و فقاً لهذا القانون.
رابعاً: الاعانات المالية من الموازنة العامة للدولة بموجب المعايير الواردة في هذا القانون.

^{٢٨} تامر محمد رخيص: الأجهزة الوطنية لمكافحة الفساد وتنازع الاختصاص الرقابي - دراسة تحليلية - ، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١، العدد ٩، ٢٠١١، ص ٢٠٥

^{٢٩} د كامل السعيد: شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ٢١١

^{٣٠} ٥٠. ايسر محمود ساهي ومويد عبد خلف ورفقة حسين هاني: كتاب تعريفي، حياة النزاهة، العلاقات والتعليم، ٢٠٠٨، ص ٣

^{٣١} أن المادة (١٩ / اربعاً) من قانون هيئة النزاهة الاتحادية والكسب غير المشروع رقم (٣٠ لسنة ٢٠١١) المعدل نصت على (تحكم المحكمة بردي قيمة الكسب غير المشروع ولا يُطلق سراح المحكومين وفق البندين (ثانياً) و(ثالثاً)) من هذه المادة إلا بعد سداد مبلغ الغرامة ورد قيمة الكسب غير المشروع، ولا يحول انقضاء الدعوى الجزائية بالوفاة دون تنفيذ الحكم بردي قيمة الكسب غير المشروع).

^{٣٢} ينظر المادة ١٩ من من قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١
^{٣٣} د عبد العزيز عبد المنعم: الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٧١

^{٣٤} المادة ٧ من قانون الكسب غير المشروع رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨
^{٣٥} المادة ٢٠ من قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١
^{٣٦} د حاتم حسن بكار: أصول الإجراءات الجنائية وفق أحدث التعديلات التشريعي والاجتهادية الفقهية والقضائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٥٩١

^{٣٧} المادة ١ الفقرة أ من قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١
^{٣٨} المادة ١١ الفقرة ١ من قانون الهيئة النافذ
^{٣٩} المادة ١٠ / الفقرة أولاً - قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١

^{٤٠} المادة ١٤ الفقرة الثانية من قانون هيئة النزاهة النافذ
^{٤١} المادة ٤٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ
^{٤٢} د محمود شريف بسبوني و د عبد العظيم وزير: الإجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية وحماية حقوق الانسان، دار العم للملايين، بيروت - لبنان، ١٩٩١، ص ١٥٧

^{٤٣} المادة ٤٠ من دستور العراق ٢٠٠٥
^{٤٤} المادة ٢٦٥ الفقرة أ من قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ
^{٤٥} المادة ٩٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ
^{٤٦} المادة ١٣٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ والتي اشارت الى

- إذا وجد قاضي التحقيق ان الفعل لا يعاقب عليه القانون او ان المشتكي تنازل عن شكواه وكانت الجريمة مما يجوز الصلح عنها دون موافقة القاضي او ان المتهم غير مسؤول قانونا بسبب صغر سنه فيصدر القاضي قرارا برفض الشكوى وغلق الدعوى نهائيا.
ب - اذا كان الفعل معاقبا عليه ووجد القاضي ان الادلة تكفي لمحاكمة المتهم فيصدر قرارا باحالته على المحكمة المختصة. اما اذا كانت الادلة لا تكفي لاحالته فيصدر قرارا بالافراج عنه وغلق الدعوى مؤقتا مع بيان اسباب ذلك.
ج - اذا وجد القاضي ان الفاعل مجهول او ان الحادث وقع قضاء وقدر فيصدر قرارا بغلق الدعوى مؤقتا.
د - يخلى سبيل المتهم الموقوف عند صدور القرار برفض الشكوى او الافراج عنه.
هـ - يخبر القاضي الادعاء العام بالقرارات التي يصدرها بمقتضى هذه المادة

المصادر

أولا : الكتب اللغوية

- ١ - محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار الحديث، ج ٢، القاهرة.
 - ٢- ابو بكر محمد بن الحسن بن دريد الازدي البصري، جهرة اللغة، ج٣، مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٢٤٥ هجرية،
 - ٣- ابو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج٢، ط٤، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة،
 - ٤- اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ج٤، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤
 - ٥- جار الله ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥،
 - ٦- محمد بن جمال الدين مكي العاملي، اللعة دمشقية، ج٣، مطبعة الاداب النجف الاشرف، ١٩٦٧،
 - ٧- محمد بن عبد الواحد ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج٥، المطبعة الاميرية الكبرى، مصر، ١٣١٦هـ،
 - ٨- الشيخ ابو يحيى زكريا الانصاري، حاشية البيجرمي على منهج الطلاب، ج٣، مطبعة مصطفى محمد، بدون سنة طبع
 - ٩- احمد بن محمد الدردير، أقرب المسالك لمذهب الامام مالك، خال من سنة ومكان النشر،
 - ١٠- كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج٥، المطبعة الاميرية الكبرى، مصر، ١٣١٦هـ
- ثانيا: الكتب القانونية
١. احمد محمد النوايسة : مبدأ عدم رجعية القرارات الادارية - دراسة مقارنة - ، الحامد للنشر ، عمان ، ٢٠١٢
 ٢. اعداد علي حمود القيسي : القضاء الاداري وقضاء المظالم ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩٩ .
 ٣. خالد خليل الظاهر : القضاء الاداري ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية - قضاء الالغاء- ، - قضاء التعويض - دراسة مقارنة ، الطبعة الثانية ، مكتبة القانون والاقتصاد ، السعودية ، ٢٠١٤
 ٤. سمير داود سليمان : محددات سلطة رئيس الوزراء في النظام البرلماني ، لمركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، القاهرة ٢٠١٩ .
 ٥. شريف احمد بعلوشة : اجراءات التقاضي امام القضاء الاداري - دراسة مقارنة- ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠١٦
 ٦. طعيمة الجرف : القانون الاداري ، دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الادارة العامة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
 ٧. مازن ليلو راضي : القضاء الاداري ، دراسة الاسس ومبادئ القانون الاداري في العراق ، دار قنديل للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٩
 ٨. محمد الصغير العلي : الوجيز في المنازعات الادارية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٥ .

٩. محمد حسن احمد: الادارة بالنجاح ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، ٢٠٠٧ .
 ١٠. محمود عبد علي الزيدي ، النظام القانوني لإنقضاء الدعوى الادارية من دون الحكم بالموضوع - دراسة مقارنة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، القاهرة ، ٢٠١٨ .
 ١١. مصطفى حسين سلمان : المالية العامة ، دار المستقبل ، عمان ، ١٩٩٠ .
 ١٢. وسام صبار العاني : القضاء الاداري ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٥ .
 ١٣. د خالد خضير دحام ، تجريم الكب غير المشروع ومبدأ البراءة ، دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق ، كلية القانون ، جامعة كربلاء ، السنة السابعة ، العدد الثاني ، ٢٠١١ ،
 ١٤. ثامر محمد رخيص : الأجهزة الوطنية لمكافحة الفساد وتنازع الاختصاص الرقابي - دراسة تحليلية - ، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ١ ، العدد ٩ ، ٢٠١١ ،
 ١٥. د كامل السعيد :شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ،
 ١٦. ايسر محمود ساهي ومؤيد عبد خلف ورفقة حسين هاني :كتاب تعريفي ، هيئة النزاهة ، العلاقات والتعليم ، ٢٠٠٨ ، ص٣
 ١٧. د عبد العزيز عبد المنعم : الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٧١
 ١٨. د حاتم حسن بكار : أصول الإجراءات الجنائية وفق أحدث التعديلات التشريعي والاجتهادية الفقهية والقضائية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥
- ثانياً : الرسائل والاطاريح
١. احمد محرم محمد ابراهيم : الاثار القانونية للرقابة الادارية لمشروعية المرافق العامة المقامة بنظام بوت ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة اسبوط ، مصر ، ٢٠٠٨ .
 ٢. علي قدوري جعفر : دور الرقابة الادارية في ضمان مبدأ المشروعية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهريين ، بغداد ، ٢٠١٢ .
 ٣. محمد حسين احسان : التظلم الاداري كسبب الانقطاع وميعاد رفع دعوى الالغاء ، رسالة ماجستير ، مقدمة الى كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، ٢٠١٦ .
 ٤. محمد خليفة الخيلي : التظلم الاداري ، دراسة مقارنة بين المملكة الاردنية الهاشمية والامارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠٠٩ ، ص٣٨
- ثالثاً: البحوث
١. فداء عبد المجيد صبار : مدى التزام شعب الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الحكومية بالمعايير المهنية الحديثة ، بحث منشور في مجلة كلية المأمون الجامعة ، العدد ١٩ ، العراق ، ٢٠٢١ .
- رابعاً: التشريعات
١. قانون ديوان الوقف الشعبي رقم ٥٧ لسنة ٢٠١٢
 ٢. قانون مجلس الدولة العراقي رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩
 ٣. قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ .
 ٤. قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١
 ٥. نظام المتولين العراقي النافذ رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٠
 ٦. قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ .
 ٧. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .